# مجتمع

## مدريد تحضّ السياح على ارتياد متاحفها خلال الحرّ

حضّت سلطات مدينة مدريد السياح على زيارة متاحفها هذا الصيف خلال الساعات التي تشهد أعلى درجات حرارة في اليوم، وذلك من خلال توفير عروض مجانية، ضمن أجواء مكيّفة. وتستند خطوة بلدية العاصمة الإسبانية إلى ملاحظة تتمثل في أنّ مدريد باتت خلال السنوات الأخيرة وجهة سياحية بارزة، حتى في منتصف الصيف، عندما تلامس درجات الحرارة 40 درجة مئوية أو تتخطاها. ويزور السياح، وأبرزهم أميركيون وألمان وفرنسيون ومكسيكيون، مدريد بشكل متزايد، ويُسجَّل سنوياً رقم قياسي جديد في معدّل السياح. (فرانس برس)

## كولومبيا: قتيل وجرحى بسبب سقوط مقصورة تلفريك

قضى شخص وأصيب تسعة آخرون، جراء سقوط إحدى مقصورات تلفريك ميديين، كما أفاد رئيس بلدية ثاني أكبر المدن الكولومبية. وقال فيديريكو غوتيريز في منشور عبر منصة «إكس»، إن المقصورة انفصلت عن الكابل خلال ساعات الصباح، بينما كانت على وشك الوصول إلى إحدى المحطات. وأشار إلى أن عمليات النقل عبر خط التلفريك «ستُعلّق حتى تُحدَّد بشكل واضح أسباب هذه المأساة». ويُعدّ تلفريك ميديين الذي يضم خطوطاً عدة، إحدى وسائل النقل الرئيسية لسكان المدينة. وهذا أول حادث يتعرض له منذ 2004. (فرانس برس)

# الهلال الأحمر القطري: تدخّل طبي بغزة

الدوحة ـ **العربي الجديد**

كشف الهلال الأحمر القطري عن مساهمته من خلال أطبائه في قطاع غزة، في تقديم 18 ألفاً و927 تدخلاً طبياً، منذ الأسبوع الأول لبدء العدوان الإسرائيلي على القطاع. وقال الهلال الأحمر القطري، في بيان، إنه من بين التدخلات الطبية التي ساهم فيها أطباؤه في القطاع إجراء أكثر من 3 آلاف عملية جراحية لإنقاذ حياة المصابين والمرضى، ضمن مشروع «عمليات جراحية للمرضى بغزة 2023 . 2024».

ويوضح أن تدخلات أطبائه الحالية في غزة تركز على دعم استمرار تقديم الخدمات الصحية، من خلال إجراء العمليات الجراحية في مستشفيات القطاع، وأبرزها جراحات الصدر، وتدخلات طب الطوارئ، وخدمات العلاج النفسي، والتدخلات الطبية لأمراض الغدد الصماء والسكري. ويشير إلى وجود تنسيق مستمر بين مكتبه التمثيلي في قطاع غزة ووزارة الصحة الفلسطينية في القطاع، لضمان استمرار تقديم الخدمات الصحية في ما تبقى من مستشفيات عاملة، رغم شح الإمكانات بسبب استمرار الحرب وإغلاق المعابر.

ويلفت إلى أن الجهود الإنسانية مستمرة لمنع انهيار القطاع الصحي في قطاع غزة، رغم اتساع رقعة استهداف المرافق الصحية في كافة محافظات القطاع.

وسبق أن قام الهلال الأحمر القطري، مطلع العام الجاري، بتنفيذ مشروع إغاثي في قطاع غزة، بالشراكة مع مؤسسة التعليم فوق الجميع. وتمثل المشروع الإغاثي بتوزيع وجبات غذائية جاهزة على المتضررين والنازحين والأشخاص ذوي الإعاقة.

**الجهود الإنسانية مستمرة لمنع انهيار القطاع الصحي** (أشرف ابو عمرة/ الأناضول)

# إيران: تفكير غير عميق بقضايا النساء

طهران ـ **صابر غل عنبري**

حاول مرشحو الانتخابات الرئاسية الإيرانية خلال حملاتهم دغدغة مشاعر النساء وقضاياهن من أجل كسب أصواتهن التي تشكل تقريباً نصف عدد السكان البالغ 85 مليوناً، لكن لا يبدو أنهم نجحوا في استمالة أصوات هذه الشريحة التي زاد دورها في المشهد الداخلي خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما عكسته الاحتجاجات التي اندلعت نهاية عام 2022 بسبب موضوع الحجاب إثر وفاة الشابة مهسا أميني بعد أيام من احتجازها من جانب شرطة الآداب. وشكلت هذه الاحتجاجات نقطة تحوّل في حياة الإيرانيات، وجعلت مطالبهن وقضاياهن في الصدارة. وبات الحجاب أهم قضية ساخنة دفعت الحكومة والبرلمان إلى بذل جهود لإنهائها عبر بحث سن قوانين جديدة. وفيما تشكل النساء نحو نصف عدد سكان إيران، يتناصف عدد الناخبين من الجنسين تقريباً. ومن بين أكثر من 61 مليون ناخب تمت دعوتهم للمشاركة في الانتخابات الحالية، يبلغ عدد الناخبات نحو نصفهم.

في السباق الانتخابي الحالي، قدّم 87 إيرانياً أوراق ترشحهم، من بينهم خمس نساء، لكنّ مجلس صيانة الدستور صادق فقط على أهليّة ستة مرشحين ليس من بينهم أي امرأة، كما جرت العادة في 14 استحقاق رئاسي منذ عام 1979، علماً أن لا نص قانونياً صريحاً يمنع الإيرانيات من الترشّح للانتخابات الرئاسية. واللافت أن المادة 115 في الدستور الإيراني الخاصة بمواصفات رئيس الجمهورية توحي بضرورة أن يكون الرئيس «رجلاً سياسياً ومذهبياً»، لكن البعض يقولون إن «المقصود من الرجل في هذه المادة هو أن يكون المرشح شخصية سياسية وليس من جنس محدد».

وكان مجلس صيانة الدستور أعلن سابقاً أنه لا يمانع أن تقدم نساء طلبات ترشيح للانتخابات الرئاسية لدى وزارة الداخلية تمهيداً لدرسها إلى جانب ترشيحات الرجال، لكن عدم المصادقة على أهلية النساء للترشح استمرت.

تقول الباحثة في علم الاجتماع شيما فرزادمنش لـ«العربي الجديد»: «قضايا المرأة الإيرانية متعددة وذات طبقات مختلفة، ومن أجل إلمام المرشحين بها، وعرض حلول مؤثرة ومقنعة في شأنها، يجب استخدام الطاقات المتوفرة لدى الباحثات والخبيرات والناشطات اللواتي يشكلن اليوم جزءاً كبيراً من المجتمع النسائي في إيران».

وتقسم فرزادمنش قضايا المرأة الإيرانية إلى قسمين «تشمل الأولى المشكلات الاجتماعية الحالية، ومن بينها أوضاع ربات البيوت المعيلات والبطالة، وعدم توفر إمكانات كافية للأمهات العاملات، والثانية قضايا التحوّلات الثقافية وتلك المتعلقة بالسن مثل الشيخوخة، والحياة الرقمية للشابات، والرغبة في الهجرة. وهذه القضايا لم تتحوّل بعد إلى هموم الشارع اليوم، لكن بحوث وبيانات تشير إلى أنها ستفرض نفسها قريباً باعتبارها ملحة. وإذا أبدى أي مرشح اهتمامه بها سيشكل ذلك مؤشراً إلى «عمق تفكيره وبرامجه».

فعلياً دخلت المرأة وقضاياها صلب الحملات الأخيرة للمرشحين الستة للرئاسة. وتناولها أربعة منهم تحديداً من منطلقات معروفة لدى التيار المحافظ الذي لطالما أكد ضرورة الالتزام بالحجاب. وهم اتفقوا على ضرورة احترام المرأة وإنهاء العنف والتمييز الذي تتعرض له.

وفي المناظرة الثالثة بين المرشحين الستة التي أجراها التلفزيون الرسمي في 21 يونيو/ حزيران الجاري، دافع المرشح المحافظ رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف عن مشروع قانون «الحجاب والعفاف» الجديد الذي يبحثه البرلمان، وقال إن «اللباس السيئ وعدم ارتداء الحجاب آفة للأسرة والمجتمع يجب ألا نسمح بها». ودعا إلى اتباع أسلوب صحيح لمعالجة الأمر.

أما المرشح المحافظ أمير حسين قاضي زادة هاشمي فقال: «هموم النساء ليست الحجاب بل التمييز الذي يجب إنهاؤه». ومن بين المرشحين الستة، وجه المرشح الإصلاحي مسعود بزشكيان، أكثر من غيره، انتقادات لطريقة التعامل مع قضايا المرأة الإيرانية، في حين وعد المرشح المحافظ المعتدل مصطفى بور محمدي بسحب لائحة «الحجاب والعفاف» من البرلمان الإيراني إذا فاز بالانتخابات، واعتبر خلع إيرانيات حجابهن في المجتمع سلوكاً احتجاجياً. وأعلن المرشح الإصلاحي بزشكيان رفضه لمعاملة النساء بعنف من أجل إجبارهن على الالتزام بارتداء الحجاب.

وتقول فرزادمنش: «ما طرحه المرشحون في شأن النساء لم يخلق حوافز لمشاركة مترددات في الانتخابات، كما لم يغيّر موقف اللواتي قررن التصويت لمرشح محدد».

### يمين متطرف

تقول الناشطة شيما قوشة: «لا تشكل قضايا النساء غالباً أولوية للمحافظين، أما الإصلاحيون فيعلنون في الظاهر على الأقل أنها تشكل أولوية وهمّاً لهم. لم يتحمّل أي من الطرفين مسؤولية تسيير دوريات الآداب في الشوارع للتصدي لمظاهر عدم التقيّد بالحجاب، علماً إن إنشاءها يعود في الأساس إلى تفكير اليمين المتطرف».

تحقيق

في قطاع غزة، كثر هم تلاميذ الثانوية العامة الذين كانوا يحلمون باجتياز امتحاناتهم بنجاح ومتابعة دراستهم الجامعية أو السفر. لكنّ قذائف وصواريخ الاحتلال سبقت أحلامهم، فسقطوا شهداء

# شهداء الثانوية العامة

## قصص تلاميذ اغتالت إسرائيل أحلامهم في غزة

غزة ـ **امجد ياغي**

وسط الحرب الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة منذ نحو تسعة أشهر، وعلى الرغم من القصف والتهجير والظروف الأخرى المسيطرة على القطاع من تجويع وأمراض وغيرهما، كان تلاميذ فلسطينيون كثيرون يتشبّثون بأمل أداء امتحانات الثانوية العامة (التوجيهي) التي من شأنها تحديد مصيرهم، من بين هؤلاء من حمل كتبه المدرسية خلال نزوحه إلى مراكز ومخيمات الإيواء، وقد انتشلها من بين ركام منزله. بالنسبة إلى هؤلاء فإن الكتب ومستلزمات التعلّم أهم من الملابس وغيرها من المتعلّقات. وقد راحوا يتابعون تعلّمهم بأنفسهم كلّما تراجعت وتيرة القصف الإسرائيلي بعض الشيء.

وفي حين انطلق أكثر من 50 ألف تلميذ فلسطيني بالضفة الغربية المحتلة في امتحانات الثانوية العامة في 22 يونيو/ حزيران الجاري، فإن زملاءهم في قطاع غزة حُرموا من ذلك، الأمر الذي يجعلهم متأخرين سنة دراسية واحدة عن زملائهم. يُذكر أنّ البيانات التي تلقّتها وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية تفيد بأنّ 430 من تلاميذ الثانوية العامة في قطاع غزة استشهدوا في خلال الحرب المتواصلة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، في حين أنّ 80 منهم ما زالوا في عداد المفقودين. أمّا في الضفة الغربية، فقد استشهد 20 من تلاميذ الثانوية العامة، بعدما استهدفتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية في مختلف المحافظات، وذلك في المدّة الزمنية نفسها.

وكان عدد من تلاميذ غزة الذين سقطوا شهداء يأملون في تغيير واقعهم، وأحياناً بصورة كبيرة. من بين هؤلاء الشهيد أحمد صباح، من مدينة غزة شمالي القطاع، البالغ من العمر 18 عاماً. هو كان يتطلع إلى السفر ومتابعة دراسته الجامعية في الولايات المتحدة الأميركية، علماً أنّ شقيقه مهند برمجيات يعيش في ولاية فرجينيا الأميركية. وكان أحمد يتطلع إلى متابعة دراسة هندسة الذكاء الاصطناعي، ولا سيّما أنّه من بين هؤلاء الأشخاص الذين كانت تلهمهم التكنولوجيا، بحسب ما تقول شقيقته الكبرى يارا لـ«العربي الجديد». وتخبر يارا أنّ أحمد استشهد في الخامس من إبريل/نيسان الماضي، بعدما أصيب في العملية العسكرية الإسرائيلية على مدينة خانيونس جنوبي قطاع غزة. هو عانى كثيراً من إصابته تلك، وكان يتلقّى علاجه في مستشفى أبو يوسف النجار في مدينة رفح أقصى جنوب القطاع، الذي ظلّ يستقبل الجرحى والمرضى إلى حين خروجه من الخدمة في أثناء عملية اجتياح رفح التي انطلقت في أوائل مايو/أيار الماضي وما زالت مستمرّة حتى يومنا.

وأحمد الذي كان يتابع تعليمه في مدينة غزة قبل السابع من أكتوبر الماضي، حلّ من بين الأوائل في محافظة غزة الشمالية في العام الدراسي الماضي 2022-2023، عندما كان في الصفّ الثاني الثانوي. تخصّص علمي. وإذ تشير يارا إلى أنّ أحمد كان الأصغر بين أفراد أسرته، إلا أنّه كان «العبقري الكبير» في نظرهم والملهِم بالتكنولوجيا. تضيف أنّه كان يصمّم مواقع إلكترونية وهو في الرابعة عشرة من عمره، ويصلح في أحيان كثيرة حواسيبهم المحمولة وهواتفهم الذكية. وتتابع يارا: «نحن في العائلة، كنّا نرى شقيقنا أحمد أعظم استثمار لنا... ونحن كنّا نتوقّع أن يحصل على معدّل في الثانوية العامة يؤهّله لدراسة الطب، علماً أنّه كان يطمح إلى دراسة الهندسة».

وتلفت يارا إلى أنّ شقيقها الأصغر كان محبّاً للخير، وكان يستفيد من ولعه بالتكنولوجيا لمساعدة كثيرين، من خلال إصلاح هواتفهم وأجهزتهم الإلكترونية من دون مقابل. وعن استشهاد أحمد، تقول يارا إنّ «شقيقي أُصيب بالقرب من مخيّم خانيونس (إلى غرب مدينة خانيونس) عندما كنّا ننزح إلى مكان أكثر أماناً، وسط قصف إسرائيلي شديد»، مشيرةً إلى أنّ «عمّتنا المسنّة كانت ترافقنا وقد أُصيبت بدورها. هي استشهدت في وقت لاحق، إذ لم تحصل على العلاج اللازم لها، بالإضافة إلى النزوح المتكرّر» الذي أرهقها. وتكمل يارا: «لكنّ شقيقي كان متمسّكاً بالحياة»، مبيّنةً أنّ عائلتها «كانت من العائلات التي تنتظر الحصول على تنسيق (موافقة) من الجانب المصري، من أجل إنقاذ مستقبل شقيقها الأصغر، فيلتحق بامتحانات الثانوية العامة في مصر أو أيّ دولة أخرى. لكنّه استشهد قبل إعلان كشف المسافرين عن اسم العائلة، علماً أنّ شقيقي في الولايات المتحدة الأميركية وأقاربنا تمكّنوا من جمع المال من أجل سفر أحمد».

من جهته، كان عمر أبو عمرة، البالغ من العمر 18 عاماً، يترقّب امتحانات الثانوية العامة، حتى يتمكّن بعدها من متابعة دراسته الجامعية، وثمّة سبب آخر كان يدفع عمر إلى ذلك، وهو أنّ شقيقة استشهد في العدوان الإسرائيلي على غزة في عام 2014 فيما كان في الصفّ الأوّل الثانوي، وبالتالي كانت الوالدة ترغب بشدّة أن تفرح بنجاح عمر في الثانوية العامة، بعدما سرق الاحتلال منها فرحتها الأولى. لكنّ عمر استشهد بدوره في السابع من مايو الماضي، بالقرب من بوابة مدرسته «خليل الوزير الثانوية» في حيّ الرمال بمدينة غزة. ويخبر حسام أبو عمرة، ابن عم عمر وصديقه الذي هو في مثل سنّ عمر وفي الصفّ نفسه، أنّ عائلته كانت من بين العائلات التي رفضت النزوح من مدينة غزة إلى جنوبي القطاع، مشيراً إلى أنّ «عمر كان يأمل قبل استشهاده في انتهاء الحرب والعودة إلى المدرسة». وبلغت حسام لـ«العربي الجديد» إلى أنّ عدداً كبيراً من تلاميذ المرحلة الثانوية بقوا في مدينة غزة والمنطقة الشمالية من القطاع عموماً، على أمل أن تنتهي الحرب. يضيف «وسط البرد، رفضت حرقً كتبي المدرسية، لأنّني كنت أنا وعمر متمسّكَين بها وبإكمال دراستنا»، موضحاً «كنت قد قرّرت متابعة دراستي في التربية الرياضية. فأنا رياضيّ وأحبّ الجري مثل كثيرين من أفراد عائلتي، في حين أنّ عمر كان قد قرّر دراسة تكنولوجيا المعلومات». ويكمل حسام أنّ «عمر كان محبّاً للرياضة أكثر منّي، غير أنّه كان يردّد أنّ لا مستقبل في هذا المجال في فلسطين، إذ إنّ بلدنا تحت الاحتلال». ويؤكد أنّ «عمر استشهد مع أحلام كبيرة جداً. ومنذ ذلك الحين لا أجد أيّ قيمة للدراسة ولا للأحلام بالمطلق. نحن اليوم جائعون ومنهارون، ولم نعد قادرين على السير جيداً بسبب الجوع».

وكان كثير من التلاميذ الفلسطينيين في قطاع غزة قد تخلّوا عن كتبهم المدرسية وسط الإحباط الذي تملّكهم، ولا سيّما أنّهم رأوا أنّ لا لزوم لها بعد ضياع العام الدراسي. بالنسبة إلى محمد النجار، البالغ من العمر 16 عاماً، هو تخلّى عن كتبه المدرسية بعد استشهاد شقيقه زين الدين في نهاية فبراير/شباط الماضي. هو كان متمسّكاً بكتبه المدرسية في أثناء النزوح، غير أنّه وجد أن لا قيمة للكتب بعدما استشهد شقيقه ودُمّرت المدارس. ويقول محمد لـ«العربي الجديد»: «لا جدوى للتفكير في العلم والمستقبل... صاروخ إسرائيلي واحد يدمّرنا ويقتلنا ويقتل أحلامنا كلّها. في خلال نزوحنا، كان شقيقي يتمسّك بكتبه كأنّها قلبه. وكان يحاول إتمام المنهج، واظنّ أنّه أنهى دراسة عدد من الكتب، لكنّه استشهد قبل تحقيق حلمه».

في سياق متصل، يخبر محمد الخضري، الموجّه في وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة، أنّ عدداً من تلاميذ الثانوية العامة كانوا يسألونه باستمرار عن المستقبل الدراسي وعن امتحانات الثانوية العامة في أثناء تنقّله في أماكن النزوح، وكان في كلّ مرة يردّ أنّ ثمة ترقّباً لاتفاق ينهي الحرب، مع الإشارة إلى أنّ ثمّة خطة طوارئ خاصة بتلاميذ قطاع غزة تقضي بحصر تعليمهم في نصف المنهج وتخفيف العبء عنهم في الامتحانات، مراعاةً لظروفهم وسط العدوان الإسرائيلي. لكنّ الخطة فشلت بسبب استمرار الحرب على الفلسطينيين في قطاع غزة. ويقول الخضري لـ«العربي الجديد» إنّ «تلاميذ في الثانوية العامة استشهدوا (إلى جانب أعداد من الطواقم الإدارية والتعليمية) ومئات آخرين ما زالوا مفقودين تحت الأنقاض، وأعداد من هم في عداد المفقودين. كذلك فإنّ أكثر من 12 ألفاً و500 تلميذ وطالب هم من الجرحى، من بينهم الفأن و500 صاروا من الأشخاص ذوي الإعاقة.

لم تعد مدارس قطاع غزة مراكز امتحانات لتلاميذها (بشار طالب/ فرانس برس)

**430**
هو عدد تلاميذ الثانوية العامة الذين استشهدوا في قطاع غزة، بحسب بيانات وزارة التربية والتعليم العالي.

# معاناة مضاعفة لتلاميذ غزة

منذ انطلاق الحرب الإسرائيلية على غزة، قبل نحو 9 أشهر، انقطع التلاميذ الفلسطينيون عن المدرسة. فضاع عامهم الدراسي، فيما يرى تلاميذ الثانوية العامة أنّ مستقبلهم تشظّى

غزة ـ **آية شاهين**

بعد عام دراسي وقع بدوره ضحيّة عدوان الاحتلال على قطاع غزة، إذ حُرم التلاميذ والطلاب الفلسطينيون المحاصرون والمستهدفون بآلة الحرب الإسرائيلية من التعليم وسط القصف والتهجير في حين تضرّرت المنشآت التربوية أو دُمّرت كلياً أو حُوّلت إلى مراكز إيواء للنازحين. كان من الطبيعي عدم إجراء امتحانات الثانوية العامة ولا أيّ امتحانات أخرى، مدرسيّة كانت أم جامعية. وإلى جانب كلّ ما تعرّض له التلاميذ الفلسطينيون الذين كانوا قد بدأوا في التخطيط لدراستهم الجامعية المقبلة، هم خسروا عاماً دراسياً كاملاً. ويحكي تلاميذ في الثانوية العامة (التوجيهي) عن غصّة وعن معاناة مضاعفة، إذ من شأن ذلك التأثير على مستقبلهم وأحلامهم ولا سيّما أنّ التحاقهم بالجامعة أُرجئ إلى أجل غير معلوم.

وممّا يزيد ألم هؤلاء التلاميذ وشعورهم بالقهر أنّ العملية التعليمية في الضفة الغربية المحتلة استُكملت في العام الدراسي 2023-2024، وقد انطلق زملاؤهم ومواطنوهم في امتحانات الثانوية العامة في 22 يونيو/ حزيران الجاري، مع العلم أنّ هذا الأمر يُعَدّ سابقة. بحرقة وحسرة تقول التلميذة الفلسطينية سندس حسام، من مدينة دير البلح وسط قطاع غزة، لـ«العربي الجديد» إنّها لم تتخيّل للحظة أن ينتهي العام الدراسي من دون إيجاد حلّ لأزمة تلاميذ الثانوية العامة وإعلان وزارة التربية والتعليم عن بدائل لإنقاذ هذا العام، وأن تستمرّ الحرب طوال هذه المدّة. تضيف سندس، التلميذة في الفرع الأدبي، أنّها حاولت منذ بداية الحرب مواصلة تعلّمها ولو بالحدّ الأدنى، أملةً أن ينتهي العدوان قبل الامتحانات الرسمية، لكنّ الأمور أتت بخلاف ذلك. وتخبر سندس: «كان حلمي إنهاء الثانوية العامة بتفوّق وإدخال الفرحة إلى قلب عائلتي، خصوصاً أنّني ابنة وحيدة». وتدعو «أصحاب الضمائر الحيّة وأحرار العالم للتحرّك بصورة عاجلة لإنقاذ ما تبقّى من قطاع غزة مع استمرار القتل والتدمير».

يؤيّد التلميذ الفلسطيني أحمد البنا ما قالته سندس حسام، ويعبّر عن أمله بـ«توقّف الحرب قبل فوات الأوان وقبل قتل ما تبقّى من طموحات وأحلام». ويخبر أحمد، التلميذ في الفرع الصناعي من مدينة غزة شمالي قطاع غزة، وهو نازح في مخيّم النصيرات وسط القطاع منذ الشهر الثاني من الحرب المتواصلة، أنّه سبق أن عاش ستّ حروب إسرائيلية على قطاع غزة، «لكنّ ما نشهده هذا المرّة حرباً ضروساً أتت على كلّ شيء، حتى أنّ التعليم المدرسي والدراسة الجامعية توقّفا وهو أمر لم يحدث قطّ». ولا يخفي أحمد أنّه محبط إزاء انطلاق امتحانات الثانوية العامة في الضفة الغربية المحتلة، مشيراً إلى أنّه حاول في بداية نزوحه توفير بعض من الكتب المدرسية «على أمل توقّف الحرب واستمرار العملية التعليمية». ويحكي عن امتحانات الثانوية العامة التي من شأنها «تحديد مصير كلّ واحد منّا، فهي الخطوة الأولى في طريق المستقبل العلمي والعملي».

من جهته، يصف التلميذ الفلسطيني أيمن السيد، من مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، إنهاء العام الدراسي من دون امتحانات رسمية في قطاع غزة بأنّه «كارثة كبيرة»، مضيفاً أنّها «تعادل ربّما الموت والدمار». ويرى أيمن، التلميذ في الفرع العلمي، أنّ «الأحلام تبدّدت مع استمرار الحرب فيما راح الطموح يتلاشى شيئاً فشيئاً»، مشيراً إلى أنّه كان يحلم بـ«إنهاء العام الدراسي الحالي بتفوّق والالتحاق بالجامعة لدراسة الطبّ». ويتابع أيمن أنّ «تعطّل العملية التعليمية بفعل الحرب الحق ضرراً كبيراً بالتلاميذ الذين كانوا قد بدأوا عامهم الدراسي الأخير قبل الجامعة. فالثانوية العامة أشبه بخطوة أولى في طريق المستقبل الذي بات مجهولاً في قطاع غزة المنكوب». ويشدّد أيمن على ضرورة أن يجد المعنيون وأصحاب القرار حلاً لتلاميذ الثانوية العامة في غزة، الذين حُرموا من استكمال تعليمهم المدرسي كما أقرانهم في أيّ مكان من العالم.

في الإطار نفسه، تعبّر التلميذة الفلسطينية فاطمة الغول، من مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، عن تذمّرها من جزء حرمان تلاميذ غزة من امتحانات الثانوية العامة، وسط الحرب الإسرائيلية المتواصلة منذ أكثر من ثمانية أشهر. وتلفت فاطمة، التلميذة في الفرع الشرعي، إلى أنّ «التلاميذ الفلسطينيين بمعظمهم الهتهم ظروف الحرب عن استيعاب الكارثة التي حلّت بهم من جزاء تأخّرهم عن زملائهم هذا العام، أو أعوام أخرى في حال استمرّت الحرب». وتشير فاطمة إلى أنّ «لدى تلاميذ كثيرين عزيمة وإصرارا على النجاح، من خلال مواصلتهم تعليمهم من دون امتحانات رسمية، موضحة أنّ «ثمّة تلاميذ مستمرّون في التعلّم بأنفسهم حتى لا يضطروا إلى الانقطاع عمّا بدأوه». بالنسبة إلى فاطمة، فإنّ توقّف العملية التعليمية ودفع الفلسطينيين في قطاع غزة إلى الجهل «هدف من أهداف الاحتلال في حربه». وتتابع فاطمة، النازحة مع عائلتها إلى مواصي خانيونس جنوبي القطاع، أنّه بعد تهجير عائلتها عقب اجتياح جيش الاحتلال مدينة رفح مسقط رأسها، حملت كتبها ومستلزمات التعلّم، أملة أن يلاقي المعنيون حلاً لأزمة تلاميذ الثانوية العامة.

تجدر الإشارة إلى أنّ وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية أفادت بأنّ نحو 40 ألف تلميذ في الثانوية العامة حُرموا من التقدّم للامتحانات الرسمية بسبب الحرب على قطاع غزة. وبحسب بيانات المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، فإنّ أكثر من خمسة آلاف من تلاميذ المدارس استشهدوا، كذلك استشهد 240 مدرّساً، إلى جانب آلاف الجرحى. وفي سياق متصل، عمدت سفارة فلسطين لدى القاهرة إلى إدراج تلاميذ الثانوية العامة من قطاع غزة الذين لجأوا إلى مصر في جدول الامتحانات، وأعلنت عن توزيع أرقام الجلوس واللجان بحسب ترتيبات معيّنة.

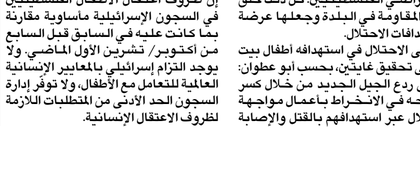
مدارس غزة إمّا دُمّرت وإمّا تحوّلت إلى مراكز إيواء للنازحين (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

للميدالات من غزة يحتفلن بنجاحهنّ في الامتحانات العام الماضي (مجدي فتحي/ Getty)

# إسرائيل تعتقل الأطفال وتعذّبهم في الضفة

بالإضافة إلى الإبادة الجماعية المستمرة في قطاع غزة، لا يتوقف الاحتلال الإسرائيلي عن التنكيل بالضفة الغربية، فيعتقل الأطفال والكبار في محاولة لردع أي مقاومة

جنديان إسرائيليان يعتقلان طفلاً في الضفة الغربية (حازم بدر/ فرانس برس)

رام الله ـ **مالك نبيل**

منذ نحو تسعة أشهر، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف الأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية، وقد اعتقلت منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي أكثر من 500 طفل، وسط ظروف صعبة في المعتقل لا تختلف عن ظروف الأسرى الأكبر سناً. وبحسب مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، فإن عدد حالات الاعتقال التي استهدفت الأطفال منذ السابع من أكتوبر وحتى اليوم بلغ نحو 540 حالة من أصل 8425 حالة اعتقال استهدفت مختلف الفئات في الضفة الغربية والقدس المحتلة. وكان لافتاً خلال الحملات التي تستهدف الأطفال اعتقال عدد من الأطفال أخيراً في بلدة بيت أمر، شمال الخليل، وكان آخرها قبل أيام اعتقال أربعة أطفال تراوح أعمارهم ما بين 13 و15 عاماً، من بينهم طفل مصاب برصاص عناصر جيش الاحتلال. يقول منسق اللجان الشعبية في بلدة بيت أمر يوسف أبو ماريا، لـ«العربي الجديد»: «أكثر من 250 حالة اعتقال استهدفت الأطفال وطلاب المدارس في بيت أمر، من بينهم أطفال بلغت أعمارهم عشرة أعوام، وبعضهم وجهت إليهم تهم ملفّقة، وآخرون تم تحويلهم إلى ملف الاعتقال الإداري. وهذه مبالغة من الاحتلال لناحية عنف التعامل مع الأطفال لزرع حالة الرعب بينهم ومنعهم من التأثر بالحالة الوطنية المتنامية في البلدة». يضيف أبو ماريا، وهو والد أسير في سجون الاحتلال، أن نجله «اعتقل في السجون الإسرائيلية قبل أشهر عدة وهو قاصر بعمر (17 عاماً)، وقد تجاوز عمره خلال وجوده في سجون الاحتلال الـ18، واعتقل مرّتين خلال الحرب الدائرة. في المرة الأولى وجهت اتهامات له، وفي المرة الثانية أحيل إلى ملف الاعتقال الإداري، بهدف إيصال رسالة إلى أهالي البلدة بأن التعامل مع الأطفال لن يقل سوءاً وإجراماً عن التعامل مع الأسرى الشبان

> أكثر من 250 حالة اعتقال استهدفت الأطفال وطلاب المدارس في بيت أمر
>
> لا تختلف إجراءات التنكيل بحق الأطفال عن أي حالة اعتقال أخرى

إجراءات التنكيل بحق الأطفال عن أي حالة اعتقال أخرى، كونها تشمل الضرب المبرح، والإهانة والشتائم والحرمان من زيارة المحامين لهم، واستخدام سلاح التجويع بحقهم، واعتقالهم في ظروف غير ملائمة. لكن ذلك لا يحدّ ولا يمنع تمدد حالة المقاومة في البلدة، لأن إجراءات الاحتلال تحمل نتائج عكسية تدفع أطفال البلدة للانحياز والاصطفاف في دائرة المقاومة الشعبية الرافضة لإجراءات الاحتلال». ويسأل: «أين دور المؤسسات لدى اعتقال طفل مصاب برصاص الاحتلال، أو عند اعتقاله وضربه أمام والديه لتركهما يعيشان في حالة رعب حول مصيره بعد الاعتقال وظروف عيشه، أو حجب الاحتلال معلومات حول ظروف اعتقالهم وأماكن وجودهم. للأسف، فإن الأسرى الأطفال من بيت أمر ومختلف المناطق بلا دعم حقوقي». بدوره، يوضح مدير هيئة شؤون الأسرى والمحررين في شمال الخليل منفذ أبو عطوان، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن حوالي 30 طفلاً من بلدة بيت أمر ما زالوا معتقلين في سجون الاحتلال، منهم خمسة أطفال رهن الاعتقال الإداري، والآخرون وجهت لهم تهم لا أساس لها من الصحة.

وتعتبر بيت أمر منطقة خطيرة بالنسبة للاحتلال الإسرائيلي كونها تحاذي الشارع الالتفافي (خط 60)، ولا تبعد سوى مئات الأمتار عن مخيم العروب، الذي لا تتوقف فيه المواجهات وتتكرر يومياً، بالإضافة إلى كونها ملاصقة تماماً لمستوطنات كرمي تسور ومجدال عوز وغوش عتصيون المقامة على أراضي الفلسطينيين. كل ذلك خلق حالة المقاومة في البلدة وجعلها عرضة لاستهدافات الاحتلال.

ويسعى الاحتلال في استهدافه أطفال بيت أمر إلى تحقيق غايتين، بحسب أبو عطوان: الأولى ردع الجيل الجديد من خلال كسر طموحه في الانخراط بأعمال مواجهة الاحتلال عبر استهدافهم بالقتل والإصابة والاعتقال ليكونوا رسالة للأطفال الآخرين وعاملاً رادعاً لأي مقاومة ضد الاحتلال. من جهة أخرى، يسعى الاحتلال إلى ربط الأطفال والشبّان من بيت أمر بشبكات عمالة من داخل السجون، لمواجهة توسع العمل المقاوم في البلدة عبر جمع المعلومات التجسسية. لكن ذلك لم ينجح بالشكل الذي يسعى الاحتلال إلى تحقيقه، بفعل وجود حاضنة وطنية داخل السجون من التنظيمات الفلسطينية. ويقول المستشار القانوني في الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال عامر الجنيدي، لـ«العربي الجديد»، إن ظروف اعتقال الأطفال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية مأساوية مقارنة بما كانت عليه في السابق قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ولا يوجد التزام إسرائيلي بالمعايير الإنسانية العالمية للتعامل مع الأطفال، ولا توفّر إدارة السجون الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لظروف الاعتقال الإنسانية.